

الجامعات العربية والبحث العلمي: قراءة في واقع البحث العلمي ومعيقاته

د. شريفة كلاع، جامعة الجزائر ٣

الملخص:

يعتبر البحث العلمي وظيفية أساسية من وظائف الجامعات، فرغم أن البلدان العربية تحاول الاهتمام بمجال التعليم العالي والاستثمار فيه وبخاصة في مجال إنتاج المعرفة العلمية، إلا أن حدود مساهمتها تظل متدنية وهو ما يجعلنا دائما نتساءل عن العوائق التي تحول دون زيادة اهتمامها وتمويلها في مجال إنتاج المعرفة العلمية الأكاديمية، ومن ثم عدم استخدامها الفعلي في مجال التنمية والنمو وتحسين الواقع الاقتصادي الذي يرتبط مع سوق الشغل. وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: ماهي معيقات البحث العلمي؟ وكيف يمكن تخطي هذه المعيقات؟

سوف نحاول الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها بتناول النقاط التالية:

١ - واقع البحث العلمي وحدود مساهمة الدول العربية فيه.

٢ - مشاكل ومعيقات البحث العلمي.

٣ - الحلول التي من شأنها تذليل المشاكل التي يعاني منها البحث العلمي.

مقدمة:

تؤدي مؤسسات التعليم العالي دورا مهما في التنمية عبر البحوث والدراسات العلمية، وإعداد الكوادر والقوة البشرية المؤهلة لرفع التحدي وحمل مشعل التنمية، فالبحث العلمي يعد وظيفية أساسية من وظائف الجامعات والتي تعتبره الأداة الرئيسية لإنتاج وتطوير المعرفة. فعلى الرغم من أهمية البحث العلمي في الجامعات العربية، إلا أنه يتسم بافتقاده للخطط العلمية نتيجة لغياب خطط ومشروعات حكومية تنبثق منها التزامات بحثية، ومن ثم فهناك انفصال بين ما تريده الدول ومؤسساتها العاملة وبين ما تقوم به الجامعات من بحوث لها أغراض خاصة بها لا تلتقي بالضرورة مع أغراض التنمية وحاجات المجتمع. كما يمثل البحث العلمي نشاطا هامشيا في اهتمام الجامعات العربية وبالتالي فأكثر البحوث انتشارا التي تجري لمجرد الترقية والتي تهتم بجانب الفكر أكثر من اهتمامها بجانب التطبيق، كما أن أنشطة ومقومات البحوث التطبيقية والتي تنبعث عادة من حاجة المجتمع لخدمة أو إنتاج سلعة أو حل مشكلة، والتي تتطلب تضافر جهود باحثين ذوي جهود باحثين ذوي اختصاصات متعددة وخبرات مختلفة، والتي تهدف إلى التطوير والتجديد عن طريق تطبيق نتائج البحوث التطبيقية فهي شبه غائبة، ولع ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ما تخصصه الدول العربية من ميزانية للبحث العلمي، ضعف اهتمام صانعي القرار في الدول العربية بجدوى البحث العلمي كأساس لكل تطوير وتنمية، تدني اهتمام القطاع الخاص بدعم البحث العلمي لعدم قناعتهم بجدوى البحث العلمي من الناحية التطبيقية واعتمادهم على استيراد

الخبرات الجاهزة. إن البحث العلمي لم يعد مهمة أكاديمية وإنما سبيلا لتنمية احتياجات التنمية والانتقال بالدولة نحو العالمية، وإلى اقتصاد المعرفة وخلق فرص للعمل وإدماج خريجي الجامعات في سوق العمل الذي يعتبر كتحد يواجه التعليم العالي في الوطن العربي وهو الفجوة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل، وعليه فلا بد من تعزيز العلاقة بين مساهمة الجامعات في بناء المعرفة العلمية والاستخدامات الفعلية لها والاستفادة منها في تطوير الأداء الأكاديمي والبحث العلمي في الجامعات وتعزيز قدرتها على تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.

أولاً: واقع البحث العلمي وحدود مساهمة الدول العربية في هذا:

تقاس درجة تقدم البلدان وولوجها عالم المعاصرة واستفادتها من المعارف الأحدث عالمياً عبر قياس معدل إنفاقها على البحث العلمي، ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي وبعدهد العلماء والباحثين لكل ألف فرد من السكان، ومن ثم بحجم الأبحاث العلمية السنوية المنشورة وعدد الاختراعات المسجلة سنوياً، ونسبتها لكل ألف فرد من نفوس الدولة وبحجم وجود أجهزة الكمبيوتر لكل ألف فرد وعدد المجلات البحثية العلمية الصادرة ومن جهة الفرد نفسه بمعدل إنفاقه على الكتب والدوريات¹.

قبل الدخول في محاولة تحليل واقع البحث العلمي في الوطن العربي، لا بد من الإشارة إلى قضية هامة وهي توفر المعلومات، إذ إن غالبية الأقطار العربية تفتقر إلى الإحصاءات والمعلومات في كافة الميادين، وخاصة ميدان البحث العلمي، أضف إلى ذلك أنه إذا ما حاولنا أخذ المعلومات المتوفرة عن واقع الجامعات، ومراكز البحث العلمي والتقني في الأقطار العربية من مصادرها المتاحة الآن «وهي الأدلة والتقارير السنوية التي صدر معظمها قبل سنتين أو ثلاث سنوات»، وقارناها مع المعلومات المتوفرة عن هذه الأقطار في إحصائيات بعض المنظمات العربية والدولية وبخاصة اليونسكو، نجد من المؤسف أن جميع هذه المعلومات قديمة وغير دقيقة على الأكثر، إضافة إلى أن المتوفر من هذه المعلومات لا يمثل حقيقة الوضع، لأسباب عدة أهمها:

١ - عدم اهتمام الأقطار العربية بمسألة الإحصائيات وتوثيق المعلومات في معظم الأحوال، على الرغم من بدء بعض الأقطار العربية بإنشاء مراكز توثيق المعلومات والتي لا يزال أغلبها غير متكامل.

٢ - ترى بعض الأقطار العربية أن سرية هذه المعلومات تدخل في مجال السلامة الأمنية لها، لعوامل عديدة لا مجال لذكرها هنا.

إن معظم الدول العربية مازالت مستمرة في محاكاة نمط حياة قائم على استيراد المنتجات التقنية على نطاق واسع دون امتلاك متطلبات التكنولوجيا ذاتها مما تمثله من مهارات ومعارف وممارسات فنية².

فالمشكلة التي نعاني منها كما تعاني بقية الدول النامية هي الفجوة العلمية والتقنية التي تفصل بيننا وبين الدول المتقدمة، والأخطر من ذلك أن تلك الفجوة تزداد ولا تنقص مع مرور الزمن، ومع تعاضد التقدم العلمي والتكنولوجي في مختلف

١ - تيسير عبد الجبار الألويسي، "الجامعات والبحث العلمي في البلدان العربية"، نقلاً عن مركز الجزيرة للدراسات:

<http://studies.aljazeera.net/issues/2009/201172231415565.htm> (٢٠٠٩/١١/٠٩)

٢ - ميسون أحمد مارديني، "واقع البحث العلمي في العالم العربي"، مجلة الكويت، ع. ٣٣٩، (٢٠١٢/٠١/١٨)، نقلاً عن:

<http://www.kuwaitmag.com/index.jsp?inc=13>

الميادين في البلدان المتقدمة صناعياً، مما يجعل عالمنا العربي في حاجة إلى مضاعفة السرعة للتقدم واللاحق بركب الحضارة العلمية والتكنولوجية.

لقد مارست الأقطار العربية عمليات البحث العلمي والتقني بشكل محدود، شأنها في ذلك شأن معظم البلدان النامية، والواقع أن إنفاق البلدان النامية على البحث والتطوير لا يشكل سوى جزء ضئيل جداً من دخلها القومي الإجمالي، وفي اعتقاد الكثيرين من كبار المسؤولين في البلدان النامية، أن البحث العلمي ترف خاص بالبلدان الصناعية، إن هذه العقلية ليست سوى أحد مظاهر الاستعمار الفكري، وهي تعكس جيداً التأخير العلمي والتقني لهذه البلدان التي امتد خضوعها السياسي والاقتصادي والثقافي لفترات طويلة، لقد أغرق هذا التأخير الوطن العربي بصورة خاصة في تبعية تكنولوجية كاملة، وترجم هذا الأخير على وجه الخصوص بالاعتماد الكبير على الكوادر العلمية والتقنية والاستعانة المتواصلة بمكاتب البحث والدراسات الأجنبية.

لذا ينبغي أن تبذل الأقطار العربية الكثير من جهدها من أجل تطوير نشاطات البحث العلمي وإعداد اللوادر البحثية وتشجيعها على الإنتاج والعطاء.³

ويمكننا في مدخل لقراءة مشهد أوضاع الجامعات في البلدان العربية والبحث العلمي فيها ومستوى توظيفه، أن نشير إلى عدد الباحثين العلميين لكل مليون شخص من السكان بوصف ذلك واحداً من الأدوات المعيارية للتقدم وانعكاسه في توفير الحاجات والرفاهية للمجتمع، فالعالم العربي لا يملك اليوم سوى ١٣ باحثاً لكل مليون مواطن وهو ما يمثل عشر ما لدى إسرائيل، فيما تمتلك روسيا حوالي ٣٣ ضعفاً، وعشرين ضعفاً في الاتحاد الأوروبي، أما في أمريكا فيصل إلى ٤ ضعفاً. لقد كان ذلك المشهد "سلبياً" بوجهه الأعم طوال القرن الماضي على الرغم من وجود حوالي ٣٨ جامعة حكومية وخاصة، وعشرة مليون خريج، مع ما يقارب مئة ألف مؤسسة استشارية، ومئات مراكز بحثية خارج الجامعات. لكن أمر هذه "الأرقام" وجوهرها لا يعدو أن يكون سوى استجابة لضغوط الواقع ومطالبه في غياب إستراتيجية جديّة وشاملة للتعليم الجامعي وجهده البحثي العلمي تحديداً؛ وفي ظل تعثر بين في مهمة الربط بالمجتمع وتطلعاته وبأداء المؤسسات الأخرى للدولة. هذا مع ملاحظة أحوال التأخر السائد في مستوى هذه الجامعات علمياً وفي قدراتها الضعيفة بحثياً وبحجم إنتاجها الضئيل ومستوى نوعية ذلك الإنتاج. ومع الإقرار بوجود عقول علمية كبيرة ومهمة عربياً إلا أن نسبة رئيسة ومهمة من هذه العقول المنتجة دفعت للهجرة لأسباب شتى، وصارت جزءاً مهماً من مؤسسة البحث العلمي الأوروبية والأمريكية. إذ تشير النسب - حسب دراسات للجامعة العربية - بالخصوص إلى أن ٥٤% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم، وقد أصبحت البلدان العربية تساهم بـ ٣١% من هجرة الكفاءات من الدول النامية ونسبة ٢% من العقول العلمية لكندا وأمريكا، فالدول الغربية بعامة هي الراجح الرئيس من هجرة ما لا يقل عن ٤٥ ألف من العقول العربية.⁴

ويذكر تقرير اليونسكو (المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم) للعام ٢٠١٠ أنه على الرغم من الثروة التي تتمتع بها الدول العربية، فإن هذه البلدان تفتقر إلى قاعدة متينة في مجال العلوم والتكنولوجيا، كما أن كفاءة نظمها وأدائها الخاصة

١ - ميسون أحمد مارديني، مرجع سابق.

٢ - تيسير عبد الجبار الألوسي، مرجع سابق.

٣ - نفس المرجع.

بالتعليم العالي لا يزال ضعيفا فيما يتعلق بشكل خاص في توليد المعرفة، علما أن التراجع المؤقت الذي شهدته أسعار النفط عالم ٢٠٠٧ كان بمثابة إنذار للدول العربية، تاركا انطباعه القوي عما سيكون عليه المستقبل من دون عائدات نفطية، وشجع التقرير هذه الدول على الاهتمام بالعلوم والتكنولوجيا. ويضيف التقرير أنه على الرغم من وجود الجامعات المرموقة في المنطقة العربية فإن الدول العربية تعد ما لا يزيد على ١٣ لكل مليون نسمة، علما أن العدد المتوسط على المستوى العالمي يبلغ ١٠٨. باحثا. علما أن اليونيسكو في دراسة سابقة عالم ٢٠٠٧ أكدت أن في إسرائيل يبلغ عدد الباحثين لكل مليون من السكان هو ١٣٩ وفي الاتحاد الأوروبي بلغ ٢٤٣ وفي أمريكا بلغ ٤٣٧ باحثا. كما أن حجم مساهمات العالم العربي في البحث العالمي هو الآخر ضعيفا جدا، حيث قدرت نسبة المنشورات العلمية العربية إلى المنشورات العلمية العالمية على الرغم من جهود العلماء والباحثين العرب ما مقداره ١.١% (حسب تقرير المعرفة العربي لعام ٢٠٠٧). كما أن المساهمة العلمية في البحوث المنشورة في المجلات العلمية في البلدان العربية تتراوح بين ٠.٨% إلى ٠.٣% مقارنة مع إسرائيل ١.١% وألمانيا ٧.٩% واليابان ٨.٢% والولايات المتحدة الأمريكية ٨.٥%.

ثانيا: مشاكل ومعوقات البحث العلمي:

هناك معوقات ومشاكل يعاني منها البحث العلمي في الوطن العربي تبدي عدم اهتمام الدول العربية بهذا المجال المعرفي، سنورد بعضها وأهمها في مايلي:

- ١ - ضعف الميزانيات المرصودة للتعليم العالي والتي تبدو أسوأ حجما عندما يتعلق الأمر بما يرصد للبحث العلمي، في إطار عدم وجود ميزانيات تفي بالمتطلبات البرمجية البحثية إذ نجد قصورا في الأبنية وفي المكتبات التي مازالت تركز لكل ما هو عتيق وبال فيما المختبرات تحتوي على أجهزة لم تعد مستخدمة في البحث العلمي الحديث والعمل الميداني بكل مجالاته.
- ٢ - النظام الهرمي القديم في الجامعات لا يزال عقبة رئيسية، كما أنه يفتقر للحوافز.
- ٣ - تعرض الجامعات العربية لضغوط من أجل تحقيق العديد من الأدوار مثل: انتقال المعرفة، توليد المعرفة (البحوث)، الحفاظ على المعرفة ونشرها.
- ٤ - انخفاض في المرتبات وتلبية مطالب الأستاذ: إذ يتحدد الجهد البحثي للأستاذ الجامعي بانخفاض مرتبه بدرجة مربعة تدفعه لتغطية نفقات حياته وأسرتة عبر الانشغال في أمور غير تطوير أدواته في محاضراته.
- ٥ - اعتماد الكثير من برامج الدراسات العليا في الجامعات العربية على الدراسات النظرية بسبب عدم توفر مستلزمات البحوث التجريبية.
- ٦ - يعاني الباحث العربي من الأساليب الإدارية والمالية التقليدية القديمة المتبعة إلى اليوم في كثير من الجامعات ومراكز البحوث العربية، والتي بنيت على الشك وعدم الثقة مما يعرقل الباحث عن أداء مهامه البحثية ويضيع الكثير من الوقت.

١ - محسن الندوي، "أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والتحديات"، نقلا عن موقع العلوم القانونية: <http://www.marocdroit.com>

٢ - تيسير عبد الجبار الألوسي، مرجع سابق.

1- "Unesco science Report 2010", The Current Status of Science around the World, 2010, p.271.

٢ - تيسير عبد الجبار الألوسي، مرجع سابق.

٣ - ميسون أحمد مارديني، مرجع سابق.

وبشأن الإنفاق على البحث العلمي في البلدان العربية: فهو لم يتجاوزاً ٠.٠% (أي اثنين بالألف) من الناتج القومي في وقت تصل نسبة الإنفاق على البحوث في البلدان المتقدمة إلى ٥% وأكثر، مع الذكر أن تلك البلدان قد سبقنا بأشواط بعيدة، وفي حين تأتي نسبة حوالي الـ ٩٠% من الإنفاق على البحوث في البلدان العربية من مصادر حكومية فإن تلك المصادر الحكومية في أمريكا وبلدان أوروبا لا تمثل أكثر من ٢٠% إلى ٣٠% وباقي التغطية المالية يأتي من الشركات الصناعية التي لا تغطي في البلدان العربية إلا ٣% فقط من التمويل البحثي. فضلاً عن ذلك فإن توزيع الرصيد المالي للبحوث يظهر في البلدان العربية بطريقة غير فاعلة كونه يصرف في اتجاهات أجور وميزانيات تشغيل لضآلته ولعدم وجود خطط مناسبة لتوجيه الأرصدة وتفعيلها¹⁰.

وفي مايلي جدول يبين نسب الإنفاق العام على التعليم في العالم العربي لسنتي ٢٠٠٨ و٢٠٠٢:

| الإنفاق العام على التعليم | | | | مجموع الدول |
|---------------------------------------|------|---|------|-------------|
| كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | | كنسبة مئوية من مجموع المصروفات الحكومية | | |
| ٢٠٠٨ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٢ | |
| 4.3 | - | 20.3 | - | الجزائر |
| 2.9 | - | 11.7 | - | البحرين |
| - | 8.4 | - | - | جيبوتي |
| 3.8 | - | 11.9 | - | مصر |
| 6.6 | - | 14.8 | - | الكويت |
| 2.0 | 2.6 | 8.1 | 12.3 | لبنان |
| 4.4 | 3.5 | 15.6 | - | موريتانيا |
| 5.7 | 5.8 | 25.7 | 26.4 | المغرب |

* مصادر الإحصاءات والأرقام الواردة في هذه القراءة تستند بالأساس إلى: إحصاءات التعليم \ موقع اليونسكو على شبكة الإنترنت للأعوام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩ ، ومن مادة إحصاءات مختصرة حول واقع البحث العلمي في العالم العربي؛ الموقع الإلكتروني لجامعة القدس المفتوحة:

<http://www.qou.edu/homePage/arabic/researchProgram/publication2Doc/6.doc>

٤ - تيسير عبد الجبار الألوسي، مرجع سابق.

| | | | | |
|---------------------|------|------|-----|-----|
| عمان | 22.6 | - | 4.3 | - |
| العربية السعودية | 26.6 | 19.3 | 7.7 | 5.7 |
| تونس | 16.5 | - | 4.6 | - |
| الإمارات العربية | 23.5 | 27.2 | 2.0 | 0.9 |
| اليمن | - | 16.0 | - | 5.2 |

المصدر: Unesco Institute for Statistics data bases, July 2010

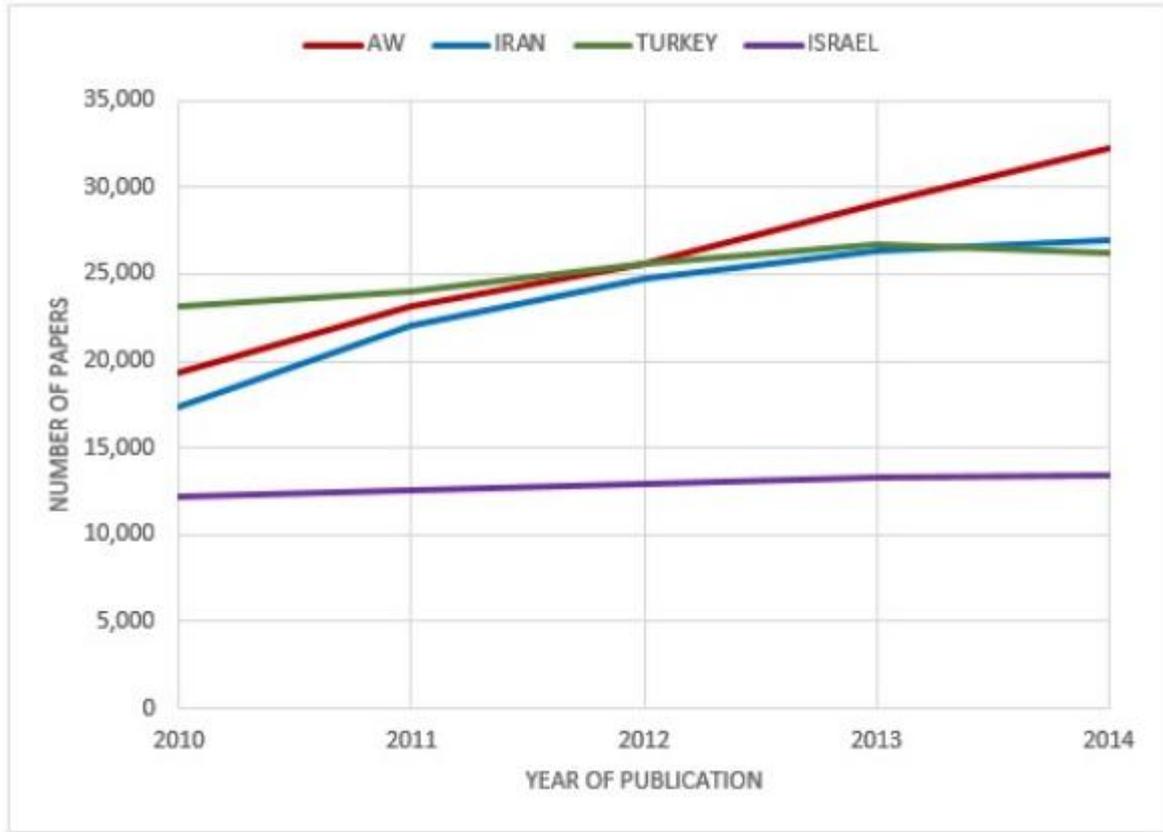
ومن جانب آخر فإنّ جلّ البحوث الجامعية تنحصر في الدراسات العليا والترقيات العلمية الأمر الذي يحدده بشروط الطابع الأكاديمي ويخضع لسياسة الجامعة المنفصلة عن الميداني العملي والمجتمعي والمحفوظة بالجانب النظري البحث بعيدا عن احتياجات المجتمع ومطالبه. وفي ظرف يتسم بالإهمال والإغفال لشؤون ربط البحث العلمي بالمجتمع يجري كذلك، إغفال تحويل نتائج بعض البحوث المهمة إلى قدرات استثمارية. كما تبقى بعيدين عن التعاون العلمي البحثي أو المشاركة في المؤتمرات العالمية، هذا مع عدم وجود محافل فاعلة تساعد على تحويل الجهد العلمي الفردي المتاح إلى فعل جمعي مؤسسي منتج¹¹.

وفي مايلي سنحاول التعامل مع الوطن العربي كوحدة واحدة، لكي يمكننا مقارنة البحث العلمي فيه مع دول الجوار ونخص بها إيران وتركيا وإسرائيل، وتشمل الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٤-٢٠١٠، أي في الخمس السنوات الأخيرة وسوف نستدل على مقدار البحث العلمي بعدد الأوراق المنشورة والتي تحتوي قائمة عناوين الباحثين فيها على عنوان واحد على الأقل للدول مدار البحث¹².

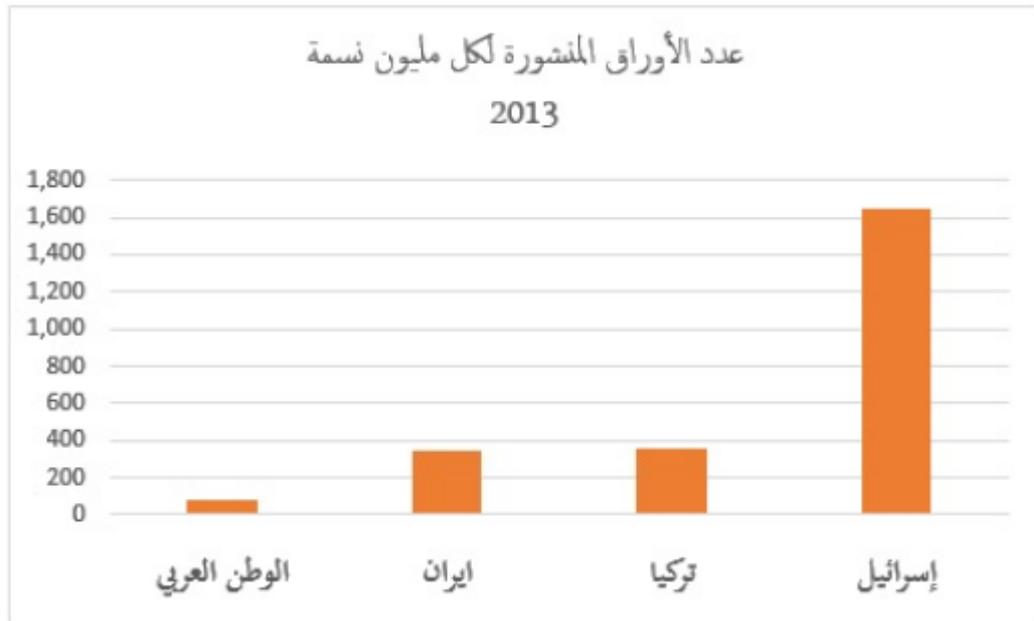
١ - تيسير عبد الجبار الألوسي، مرجع سابق.

٢ - نفس المرجع.

١ - موزه بنت محمد الريان، "البحوث العربية ٢٠١٠-٢٠١٤ ومقارنة مع دول الجوار، نقلا عن موقع منظمة المجتمع العلمي العربي، (٢٠١٥/٢٢/٣): البريد الإلكتروني للمنظمة: mmr@arsco.org



- يبين الشكل أعلاه، أن إنتاج الوطن العربي يفوق إنتاج كلا من إيران وتركيا وإسرائيل منذ ٢٠١٠،
 - وأنه يزداد بمعدل حوالي ٣١٦ سنويا، وهو أيضا يزيد عن معدلات الزيادة في دول الجوار، حيث يبلغ في كلا من إيران وتركيا حوالي ٢٣٥ و ٨٨ على التوالي.
- وللمقارنة، إذا اعتبرنا تعداد السكان من البنك الدولي، فإن عدد البحوث لكل مليون نسمة يوضحه الرسم التوضيحي التالي:



13

- حيث نلاحظ أن عدد البحوث المنشورة لكل مليون نسمة لا يتعدى ٨٠ بحثاً في ٢٠١١، بينما نجدها في كلا من إيران وتركيا حوالي ٣٤ و٣٦ على التوالي، بينما تصل في إسرائيل إلى ١٦٥ تقريباً. و قد بلغ عدد سكان الأرض في عالم ٢٠١١ حسب إحصائيات البنك الدولي ٧.١٢ بليون نسمة، يمثل عدد سكان الوطن العربي منهم حوالي ٥.٢ % بينما نسبة الإنتاج العربي للبحث للإنتاج العالمي تصل إلى ١.٩ % فقط، والجدول التالي يبين مقارنة بينه وبين دول الجوار في هذه النسبة¹⁴:

| الدولة | نسبة عدد السكان إلى سكان العالم % | نسبة عدد البحوث إلى بحوث العالم % |
|--------------|-----------------------------------|-----------------------------------|
| الوطن العربي | 5.2 | 1.92 |
| ايران | 1.09 | 1.74 |
| تركيا | 1.05 | 1.84 |
| اسرائيل | 0.11 | 0.94 |

ويتضح من الجدول أن الوطن العربي ينتج أقل من نسبة عدد سكانه عالمياً، بينما كل دول الجوار محل المقارنة تزيد عن ذلك.

ثالثاً: الحلول التي من شأنها تذليل المشاكل التي يعاني منها البحث العلمي:

وحتى يأتي البحث العلمي بثماره وحرصاً على أن ترقى المؤسسات التعليمية والجامعات والمراكز العلمية والبحثية العربية إلى مستوى الطموح بما يواكب التقدم، فلا بد من وجود مجموعة من التوجهات والأهداف للنهوض بالتعليم العالي من خلال تأكيد

١ - موزه بنت محمد الريان، مرجع سابق.

٢ - نفس المرجع.

أهمية تحقيق التنمية البشرية المستدامة وتدعيم متطلبات الجودة في التعليم العالي، والتي تعتبر مرتكزا أساسيا لأي تنمية في العالم العربي وعلما يتوقف مستوى النمو والتقدم، فالبحث العلمي لم يعد مهمة أكاديمية وإنما سبيلا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فهو السبيل الوحيد لتلبية احتياجات التنمية والانتقال بالدولة نحو العالمية، وإلى اقتصاد المعرفة وخلق فرص للعمل وإدماج خريجي الجامعات في سوق العمل الذي يعتبر كتحد يواجه التعليم العالي في الوطن العربي وهو الفجوة بين مخرجات الجامعة وسوق العمل، ونلاحظ هنا أن نسبة البطالة في العالم العربي تقدر بـ ١٥% وهذا يعني أن هناك آلاف الخريجين بدون عمل وأن البعض يعمل في وظائف بعيدة كل البعد عن ما درس في الجامعة وعن مستوى تأهيله، وهذا يعطي انطبعا عاما بأن التعليم الجامعي لا فائدة من ورائه ويفضل التوجه نحو التعليم المهني.

وعليه فلا بد من تعزيز العلاقة بين مساهمة الجامعات في بناء المعرفة العلمية والاستخدامات الفعلية لها والاستفادة منها في تطوير الأداء الأكاديمي والبحث العلمي في الجامعات وتعزيز قدرتها على تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. وحتى يأتي البحث العلمي بثماره فلا بد من أن يستوفي مجموعة من المتطلبات تشتمل أساسا في:

- ✓ وجود سياسة صناعية داعمة ومشجعة للبحث العلمي من خلال استراتيجية وطنية للبحث والتطوير.
- ✓ توفر الأدوات اللازمة للبحث مثل المختبرات العلمية المجهزة والفنيين اللازمين لعملية البحث والتطوير.
- ✓ استخدام نواتج ومخرجات البحث في حل المشاكل الصناعية وتطوير المنتجات.
- ✓ كما أن تعدد القضايا وتشعب تخصصاتها في ظل الرغبة لتحقيق الاستخدام المثالي لمقدرات البحث العلمي يتطلب وجود جهاز مركزي لتنسيق عمليات البحث العلمي في الدولة بما يضمن عدم تكرار أو ازدواجية العملية البحثية، وهذا يتطلب تحديد الأدوار للمراكز البحثية وتحديد التخصصات الدقيقة لكل منها، ووضع نظام لتحقيق التكامل والتنسيق فيما بينها، مع توفير آليات لإتاحة البحث العلمي ومتابعة تطبيقها على أرض الواقع.
- ✓ دعم مؤسسات البحث العلمي من خلال زيادة الميزانيات المخصصة للبحث من الدخل القومي وجعلها مقارنة لمثيلاتها في الدول المتقدمة.
- ✓ التركيز على التعاون والتنسيق والربط الفعال فيما بين مراكز البحوث والجامعات من جهة وبينها وبين المؤسسات الإنتاجية من جهة أخرى بهدف إيصال البحوث التطبيقية إلى أماكن الاستفادة منها.
- ✓ تشجيع القطاع الخاص بالمساهمة في دعم وتمويل البحث العلمي وزيادة الاستثمار فيه.
- ✓ الاهتمام بالمكتبات الجامعية ومكتبات مراكز البحوث وجعلها مواكبة للتطورات العلمية والتكنولوجية وإيفاءها بمصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية.
- ✓ التنسيق العلمي: إن تعدد القضايا وتشعب تخصصاتها في ظل الرغبة لتحقيق الاستخدام المثالي لمقدرات البحث العلمي، يتطلب وجود جهاز مركزي لتنسيق عمليات البحث العلمي في كل الدولة، بما يضمن عدم تكرار أو ازدواجية العملية البحثية. وهذا يتطلب تحديد الأدوار للمراكز البحثية وتحديد التخصصات الدقيقة لكل منها، ووضع نظام لتحقيق التكامل والتنسيق فيما بينها، مع توفير آليات لإتاحة البحث العلمي ومتابعة تطبيقها على الأرض.
- ✓ ينبغي كذلك أن يوجه التعليم العالي بالأسلوب الذي يتحقق للدول من خلاله الاعتماد على النفس في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا ينبغي أن تكون البرامج والتخصصات الجامعية وثيقة الصلة بحاجات المجتمع.
- ✓ إن هناك أمورا أساسية لا بد من مراعاتها لإحداث سياسة للتعليم العالي تتفق مع أهداف المستقبل، من أهمها:

أولاً: التخطيط الشامل للتعليم العالي: ويتحقق ذلك من خلال:

١ - العناية بالمعاهد العليا في مجالات التعليم الفني والتقني والتدريب، وذلك لإقامة مجتمع منتج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

٢ - التأكيد على التوسيع الكيفي في الجامعات بدلا من التوسع الكمي، ذلك لأن تركيز الإنفاق على الكيف يدر عائدا أكبر من الإنفاق على الكم.

٣ - توزيع مؤسسات التعليم العالي على المناطق المحلية دون تركيزها في المدن الكبرى.

٤ - إنشاء قنوات اتصال قوية بين الجامعات ووسائل الإعلام ومواقع العمل ومراكز الإنتاج.

ثانيا: تنوع أنماط الجامعات: حيث ينبغي العدول عن النمط التقليدي الموجه للجامعات، فهو يهدد التعليم الجامعي بالجمود، ولذلك لا بد من أن تنظر الجامعة من خلال علاقتها بقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وذلك من خلال مراعاة تحقيق الآتي:

ثالثا: إقامة جامعات نوعية تتميز في مجالات معينة من التخصص لخدمة نشاطات استراتيجية في مجالات التنمية الشاملة، مثل إيجاد جامعة تتميز بالتنمية الزراعية، وأخرى بالتنمية الصناعية.

رابعا: العمل على إنشاء كليات متخصصة داخل الجامعة تتولى تمويلها مؤسسات الإنتاج المرتبطة بمجالات عملها، لتوفير التمويل الجيد وإمكان إعداد الطلاب عمليا.

خامسا: فسح المجال أمام الباحثين لحضور المؤتمرات والندوات العلمية والحلقات الدراسية، لمواكبة عملية التطور في كل التخصصات.

سادسا: توفير الإمكانيات المالية للباحثين والسخاء في الإنفاق لنجاح برامج البحث العلمي.

سابعاً: توثيق الترابط والتنسيق بين الجهات المؤثرة في مسار البحث العلمي بهدف وضع سياسة علمية واضحة وإستراتيجية مدروسة للاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية على مستوى الوطن العربي¹⁵.

ثامنا: الإدارة الإستراتيجية للبحث العلمي: ويشمل ذلك:

١. دراسة أوضاع البحث العلمي على مستوى الدولة (حساب القوة العلمية للدولة).

٢. دراسة الإستراتيجية القومية للتعرف على المصالح الإستراتيجية ونقاط الضعف والقوة والفرص والمهددات والقضايا الإستراتيجية على المستوى العام¹⁶.

١ - تيسير عبد الجبار الألوسي، مرجع سابق.

٢ - محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي (القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ص. ٤١٤-٤١٩.

خاتمة:

إن البحث العلمي ووظيفة أساسية من وظائف الجامعات، فرغم أن البلدان العربية تحاول الاهتمام بمجال التعليم العالي والاستثمار فيه وبخاصة في مجال إنتاج المعرفة العلمية، إلا أن حدود مساهمتها تظل متدنية وهو ما يجعلنا دائما نتساءل عن العوائق التي تحول دون زيادة اهتمامها وتمويلها في مجال إنتاج المعرفة العلمية الأكاديمية، ومن ثم عدم استخدامها الفعلي في مجال التنمية والنمو وتحسين الواقع الاقتصادي الذي يرتبط مع سوق الشغل. ووفقا لما تم ذكره فإن واقع التعليم العالي والبحث العلمي وصناعة المعرفة العلمية في الوطن العربي يحتاج إلى إجراءات تنظيمية وهيكلية ومعرفية جذرية، تتمثل في تغيير الذهنية وتطوير الإدارة واعتماد ميزانيات معتبرة وإشراك القطاع الخاص في التمويل وكذلك التنسيق مع سوق العمل، والقيام بدراسات وبحوث واستطلاعات دورية لتحديد الاحتياجات ووضع الاستراتيجيات اللازمة لإرساء قواعد متينة للنهوض بالبحث العلمي وصناعة المعرفة.

قائمة المراجع:

- ١ - تيسير عبد الجبار الألوسي، "الجامعات والبحث العلمي في البلدان العربية"، نقلا عن مركز الجزيرة للدراسات:
<http://studies.aljazeera.net/issues/2009/201172231415565.htm> (٢٠٠٩)٠٩
- ٢ - ميسون أحمد مارديني، "واقع البحث العلمي في العالم العربي"، مجلة الكويت، ع: ٣٣٩، ١١ (٢٠١٢)٠٦، نقلا عن:
<http://www.kuwaitmag.com/index.jsp?inc=13>
- ٣ - محسن الندوي، "أزمة البحث العلمي في العالم العربي: الواقع والتحديات"، نقلا عن موقع العلوم القانونية:
<http://www.marocdroit.com>
- ٤ - "The Current Status of Science around the World" Unesco science Report 2010
- 5 - Unesco Institute for Statistics data bases , July 2010
- ٦ - محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي (القاهرة: مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).
- ٧ - موزه بنت محمد الريان، "البحوث العربية ٢٠١٤٠١" ومقارنة مع دول الجوار، نقلا عن موقع منظمة المجتمع العلمي العربي، (٢٠١٣)٠٦: البريد الإلكتروني للمنظمة: mmr@arsco.org